

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله - فلسطين

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

صفحة	جدول المحتويات
--	تقرير مدقق الحسابات المستقل
١	قائمة المركز المالي
٢	قائمة الدخل والدخل الشامل
٣	قائمة التغيرات في حقوق الملكية
٤	قائمة التدفقات النقدية
٣٢ - ٥	إيضاحات حول القوائم المالية

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة/ رئيس وأعضاء مجلس الإدارة المحترمين
المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

تقرير حول تدقيق القوائم المالية

الرأي

قمنا بتدقيق القوائم المالية للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع "المؤسسة" والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩، وكل من قائمة الدخل والدخل الشامل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للمؤسسة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية" من تقريرنا هذا. كما أننا مستقلون عن المؤسسة وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" وقواعد السلوك المهني والمتعلقة بتدقيقنا للقوائم المالية للمؤسسة في فلسطين. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. ونعتقد بأن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

فقرة توكيدية

بدون التحفظ في رأينا، نلفت الإنتباه الى الإيضاح رقم (١) حول القوائم المالية المرفقة، فيما يخص عدم تسديد المبلغ المتبقي من مساهمة الحكومة الفلسطينية في رأس مال المؤسسة والبالغ ٧,٦١٥,١٨٦ دولار أمريكي من أصل ٢٠ مليون دولار أمريكي، حيث تنص المادة رقم (١٤) من قرار بقانون تأسيس المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بأن يتم تسديد مساهمة الحكومة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ سريان القانون.

أمر آخر

تم تدقيق القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ من قبل مدقق حسابات آخر والذي أصدر تقريره غير المتحفظ حول تدقيق القوائم المالية لسنة ٢٠١٨ بتاريخ ٢٩ أيار ٢٠١٩.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة/المدراء في إعداد القوائم المالية للمؤسسة

إن الإدارة والقائمين على الحوكمة مسؤولين عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة في فلسطين، وتشمل هذه المسؤولية الإحتفاظ بالرقابة التي تجدها الإدارة مناسبة لتمكنها من إعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المؤسسة على الإستمرار كمنشأة مستمرة والافصاح متى كان مناسباً عن المسائل المتعلقة بالإستمرارية واعتماد مبدأ الإستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية المنشأة أو وقف عملياتها، أو لا يوجد لديها أي بديل واقعي إلا القيام بذلك.

وتعتبر الإدارة والقائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على مسار إعداد التقارير المالية للمؤسسة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

إن غابتنا نتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً عن أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الإحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه القوائم المالية.

جزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، والتصميم والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الإحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الإحتيال التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.

- بالإطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.

- بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.

- باستنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة والقائمين على الحوكمة/المدراء لمبدأ الاستمرارية المحاسبية، إستناداً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك حالات من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً حول قدرة المؤسسة على الإستمرار. وفي حال وجود مثل هذه الحالات، يتوجب علينا لفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أوفي حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا تبعاً لذلك. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية إلى توقف أعمال المؤسسة على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للقوائم المالية وهيكلها والقوائم المتضمنة فيها، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

نقوم بالتواصل مع الإدارة والقائمين على الحوكمة/المدراء فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقتنا.

كما نقوم بإطلاع الإدارة والقائمين على الحوكمة/المدراء ببيان يظهر امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالإستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع الأمور وغيرها من المسائل التي يحتمل أنها قد تؤثر تأثيراً معقولاً على استقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان مناسباً.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
رخصة رقم (٢٠٨)

رام الله – فلسطين
في ١٦ تموز ٢٠٢٠

٢٠١٨	٢٠١٩	إيضاحات	
دولار أمريكي	دولار أمريكي		
			الموجودات
٢,٧٤٢,٨٤٣	٢,٩٤٥,٨٥٧	٥	نقد في الصندوق ولدى البنك
٦,٢٢٦,٦٦٢	٦,٣٠٠,٨٧٥	٦	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
٨,٠٦١,٠٩٩	٨,٩٦٣,٢١٧	٧	رسوم اشتراكات مستحقة
١٣٢,٤١٦,٠٧٢	١٦٧,٣٦٠,٨٢٦	٨	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
١١٦,٦٠٨	٧٧,٨٠٦	٩	ممتلكات ومعدات، بالصافي
١٦,٣٤٩	٣٣,٧١٨	١٠	موجودات غير ملموسة
-	١٧٨,٥٣٠	٢	حق استخدام الأصول
-	١,١١٣,٢٧٢	١١	أراضي
١,٠١١,٥١٩	١,٣٥٧,٩٢١	١٢	موجودات أخرى
<u>١٥٠,٥٩١,١٥٢</u>	<u>١٨٨,٣٣٢,٠٢٢</u>		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
-	١٩٠,٤٥٤	٢	مطلوبات عقود الايجار
١١٥,٦٦٠	١٦٨,٥٤٥	١٣	مخصص تعويض نهاية الخدمة
٦١,٩٢٩	٦٣,٢٦٥	١٤	مطلوبات أخرى
<u>١٧٧,٥٨٩</u>	<u>٤٢٢,٢٦٤</u>		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
١٤,١٨٤,٨١٤	١٤,١٨٤,٨١٤	١	رأس المال المدفوع
١٧,٢٥٨,٥٠٩	٢٣,٤٢٧,٨٧٦	١٥	احتياطي بنوك اسلامية
١١٨,٩٧٠,٢٤٠	١٥٠,٢٩٧,٠٦٨	١٥	احتياطي بنوك تجارية
<u>١٥٠,٤١٣,٥٦٣</u>	<u>١٨٧,٩٠٩,٧٥٨</u>		مجموع حقوق الملكية
<u>١٥٠,٥٩١,١٥٢</u>	<u>١٨٨,٣٣٢,٠٢٢</u>		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من القوائم المالية ويجب أن تقرأ معها.

قائمة الدخل والدخل الشامل الآخر
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

٢٠١٨	٢٠١٩	إيضاحات	
دولار أمريكي	دولار أمريكي		
			الإيرادات
٣١,٧٩١,١٢٥	٣٤,٣٠٩,٥٧٥	١٦	إيرادات رسوم الإشتراكات
٢,٨٤٣,٥٣٢	٤,٠٠٠,٧٥٦	١٧	أرباح وفوائد، بالصفافي
-	١١١,٩٣٣	٨	مخصصات مستردة
-	١٧١,٠١١		أرباح فروقات العملة
-	١٣١,٥٩٠		إيرادات أخرى
<u>٣٤,٦٣٤,٦٥٧</u>	<u>٣٨,٧٢٤,٨٦٥</u>		مجموع الإيرادات
			نفقات الموظفين
(٦٢٢,٢٥٨)	(٦٩٧,٣٨٨)	١٨	مصاريف إدارية وعامة
(٤٢٩,٢٢٢)	(٤١٠,٥٧٤)	١٩	استهلاكات وإطفاءات
(٦٤,٠٧٦)	(٦١,٤٢٣)	١٠,٤٩	إطفاء موجودات حق إستخدام الإيجار
-	(٦٨,٩٤٧)		مصروف فوائد مطلوبات عقود الإيجار
-	(١٣,٩٣٥)		مخصص خسائر إنتمانية متوقعة
(١,٣٥٦)	(٣٠٩)	٥	خسائر فروقات العملة
(٤٩,٠١٣)	-		مجموع المصاريف
<u>(١,١٦٥,٩٢٥)</u>	<u>(١,٢٥٢,٥٧٦)</u>		
٣٣,٤٦٨,٧٣٢	٣٧,٤٧٢,٢٨٩		فائض السنة
-	-		بنود الدخل الشامل الأخرى
<u>٣٣,٤٦٨,٧٣٢</u>	<u>٣٧,٤٧٢,٢٨٩</u>		إجمالي الدخل الشامل للسنة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من القوائم المالية ويجب أن تقرأ معها.

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله - فلسطين

قائمة التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

رأس المال المدفوع دولار أمريكي	احتياطي بنوك إسلامية دولار أمريكي	احتياطي بنوك تجارية دولار أمريكي	أرباح مدورة دولار أمريكي	مجموع حقوق الملكية دولار أمريكي	
١٤,١٨٤,٨١٤	١٧,٢٥٨,٥٠٩	١١٨,٩٧٠,٢٤٠	-	١٥٠,٤١٣,٥٦٣	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨
-	١١,٠٧١	١٢,٨٣٥	-	٢٣,٩٠٦	تعديل على إحتياطيات سنة ٢٠١٨
-	-	-	٣٧,٤٧٢,٢٨٩	٣٧,٤٧٢,٢٨٩	إجمالي الدخل الشامل الآخر للسنة
-	٦,١٥٨,٢٩٦	٣١,٣١٣,٩٩٣	(٣٧,٤٧٢,٢٨٩)	-	محول الى احتياطيات
١٤,١٨٤,٨١٤	٢٣,٤٢٧,٨٧٦	١٥٠,٢٩٧,٠٦٨	-	١٨٧,٩٠٩,٧٥٨	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩
رأس المال المدفوع دولار أمريكي	احتياطي بنوك إسلامية دولار أمريكي	احتياطي بنوك تجارية دولار أمريكي	أرباح مدورة دولار أمريكي	مجموع حقوق الملكية دولار أمريكي	
١٤,١٨٤,٨١٤	١٢,٣٢٥,٧١٠	٩٠,٧٤٢,٣٠٧	-	١١٧,٢٥٢,٨٣١	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧
-	-	(٣٠٨,٠٠٠)	-	(٣٠٨,٠٠٠)	أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩)
١٤,١٨٤,٨١٤	١٢,٣٢٥,٧١٠	٩٠,٤٣٤,٣٠٧	-	١١٦,٩٤٤,٨٣١	الرصيد في بداية السنة - (معدل)
-	-	-	٣٣,٤٦٨,٧٣٢	٣٣,٤٦٨,٧٣٢	إجمالي الدخل الشامل الآخر للسنة
-	٤,٩٣٢,٧٩٩	٢٨,٥٣٥,٩٣٣	(٣٣,٤٦٨,٧٣٢)	-	المحول الى الاحتياطيات
١٤,١٨٤,٨١٤	١٧,٢٥٨,٥٠٩	١١٨,٩٧٠,٢٤٠	-	١٥٠,٤١٣,٥٦٣	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من القوائم المالية ويجب أن تقرأ معها.

قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

٢٠١٨	٢٠١٩	إيضاحات
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
٣٣,٤٦٨,٧٣٢	٣٧,٤٧٢,٢٨٩	الأنشطة التشغيلية: فائض السنة
٦٤,٠٧٦	٦١,٤٢٣	تعديلات:
-	٦٨,٩٤٧	استهلاكات وإطفاءات
٢٠٠	١٣,٩٣٥	إطفاء موجودات حق استخدام الإيجار
٣٣,٨٥١	١٤٤	مصروف فوائض مطلوبات عقود الإيجار
١,٣٥٦	٥٤,٧٠٢	خسائر استبعاد موجودات غير ملموسة
(٢,٨٤٣,٥٣٢)	(١١١,٦٢٤)	مخصص تعويض نهاية الخدمة
٣٠,٧٢٤,٦٨٣	(٤,١٣٠,٤٤٣)	(إسترداد) مخصص خسائر إئتمانية متوقعة
٦١٣,٣٤٣	٣٣,٤٢٩,٣٧٣	أرباح وفوائد
١٩,٠٧٦	(٩٠٢,١١٨)	التدفقات النقدية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
١٣,١٩٠	(١٧,٨٥٤)	(الزيادة) النقص في رسوم اشتراكات مستحقة
٣١,٣٧٠,٢٩٢	١,٣٣٦	(الزيادة) النقص في موجودات أخرى
(٨,٤٢٢)	٣٢,٥١٠,٧٣٧	الزيادة في مطلوبات أخرى
٣١,٣٦١,٨٧٠	(١,٨١٧)	النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
	٣٢,٥٠٨,٩٢٠	دفعات تعويض نهاية الخدمة
		صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
(٨,٨٥١)	(٤٠,١٣٤)	الأنشطة الاستثمارية:
-	(١,١١٣,٢٧٢)	إضافات ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة
(٢٨,٤٦٧,٧٦٢)	(٣٤,٨٣٢,٨٢٢)	شراء أراضي
٢,٦٢٨,٢١٣	٣,٨١٥,٧١٩	التغير في موجودات مالية بالكلفة المطفأة
(٢٥,٨٤٨,٤٠٠)	(٣٢,١٧٠,٥٠٩)	أرباح وفوائد مقبوضة
		صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
-	(٦٠,٨٧٥)	الأنشطة التمويلية:
-	(٦٠,٨٧٥)	المسدد من مطلوبات عقود الإيجار
٥,٥١٣,٤٧٠	٢٧٧,٥٣٦	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
٣,٤٩٢,٣٥٩	٩,٠٠٥,٨٢٩	الزيادة في النقد وما في حكمه
٩,٠٠٥,٨٢٩	٩,٢٨٣,٣٦٥	النقد وما في حكمه في بداية السنة
		النقد وما في حكمه في نهاية السنة

٢٠ إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من القوائم المالية ويجب أن تقرأ معها.

١- معلومات عامة

تأسست المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع (المؤسسة) بموجب قرار بقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٣ الصادر بتاريخ ٢٩ أيار ٢٠١٣ (القانون) من قبل رئيس دولة فلسطين ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والمعمول به بتاريخ ٧ تشرين الثاني ٢٠١٣.

حقوق ملكية نظام ضمان الودائع

تتكون حقوق ملكية نظام ضمان الودائع مما يلي:

- مساهمة الحكومة بمبلغ ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادلها، وتسدد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ سريان القانون. قامت الحكومة بتسديد ٢ مليون دولار أمريكي من أصل هذا المبلغ. تم خلال عام ٢٠١٧ تسديد مبلغ ١٠,٣٨٤,٨١٤ دولار أمريكي من مساهمة وزارة المالية في رأس مال المؤسسة من قبل بنك التنمية الألماني نيابة عن وزارة المالية، ويتبقى مبلغ ٧,٦١٥,١٨٦ دولار أمريكي.
- رسوم تأسيس غير مستردة مقدارها ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادلها، تدفع من قبل العضو خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوماً من التاريخ الذي يصبح فيه عضواً في نظام ضمان الودائع.
- الإحتياطات التي تكونها المؤسسة بموجب أحكام المادة رقم (٢٠) من القانون والتي تنص على تكوين احتياطات تستخدم في تحقيق أهداف المؤسسة ليلبغ حدها ما لا يقل عن ٣% من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون.

مصادر تمويل نظام ضمان الودائع

تتكون مصادر تمويل نظام ضمان الودائع مما يلي:

- رسوم الإشتراك السنوية التي يدفعها الأعضاء للمؤسسة بشكل ربع سنوي وفقاً للتعليمات الصادرة لهذه الغاية.
 - عوائد إستثمار أموال نظام ضمان الودائع.
 - القروض التي تحصل عليها المؤسسة بموجب القانون.
 - المنح المالية المقدمة للمؤسسة من أية جهة يوافق عليها مجلس الإدارة.
- تهدف المؤسسة إلى حماية حقوق مودعي الأموال لدى الأعضاء وفقاً لسقف التعويضات، وتعزيز ثقة المتعاملين مع الجهاز المصرفي والمساهمة في الحفاظ على إستقراره ورفع مستوى توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع.
- بلغ عدد موظفي المؤسسة (٢١) موظفاً كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩.
- تم إقرار القوائم المالية للمؤسسة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ من قبل مجلس إدارة المؤسسة في الجلسة رقم (٣) بتاريخ ٢٩ حزيران ٢٠٢٠.

٢- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة

١-٢ المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير المعمول بها في ١ كانون الثاني ٢٠١٩ والتي لها تأثير جوهري على القوائم المالية للمؤسسة

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) " عقود الإيجار "

قامت المؤسسة بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) "الإيجارات" الذي حل محل الإرشادات الموجودة بشأن عقود الإيجار، بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) "عقود الإيجار" والتفسير الدولي رقم (٤) "تحديد فيما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار" وتفسير لجنة التفسيرات السابقة رقم (١٥) "عقود الإيجار التشغيلية - الحوافز" وتفسير لجنة التفسيرات السابقة رقم (٢٧) "تقويم جوهر المعاملات التي تأخذ الشكل القانوني لعقد الإيجار".

صدر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) في كانون الثاني ٢٠١٦ وهو ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد الأول من كانون الثاني ٢٠١٩. ينص المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) على أن جميع عقود الإيجار والحقوق والالتزامات التعاقدية المرتبطة بها يجب أن يتم الاعتراف بها عموماً في قائمة المركز المالي للمؤسسة، ما لم تكن المدة ١٢ شهراً أو أقل أو عقد إيجار لأصول موجودات منخفضة القيمة. وبالتالي، فإن التصنيف المطلوب بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) "الإيجارات" في عقود التأجير التشغيلي أو التمويلي تم إلغائه بالنسبة للمستأجرين. لكل عقد إيجار، يعترف المستأجر بالتزام مقابل التزامات الإيجار المتكبدة في المستقبل. في المقابل، يتم رسملة الحق في استخدام الأصل المؤجر، وهو ما يعادل عموماً القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلية مضافاً إليها التكاليف المنسوبة مباشرة والتي يتم إطفائها على مدى العمر الإنتاجي.

اخترت المؤسسة استخدام المنهج المبسط والمسموح به بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦) لأول مرة على عقود التأجير التشغيلي بشكل إفرادي (لكل عقد إيجار على حده)، تم قياس الحق في استخدام الأصول المؤجرة عموماً بمبلغ التزام التأجير باستخدام سعر الفائدة عند التطبيق لأول مرة .

تم قياس موجودات حق الاستخدام بمبلغ مساو للالتزامات الإيجار بعد أن يتم تعديله بأي مدفوعات تأجير مدفوعة مسبقاً أو مستحقة تتعلق بعقد إيجار معترف به في قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ ولم ينتج أية تعديلات على الأرباح المدورة كما في الأول من كانون الثاني ٢٠١٩ بموجب هذه الطريقة. لم يكن هناك عقود إيجار متدنية تتطلب إجراء تعديل على موجودات حق الاستخدام في تاريخ التطبيق الأولي .

تتعلق موجودات حق الاستخدام المعترف بها بمقر المؤسسة في رام الله ومكتب المؤسسة في غزة المستأجرة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ و١ كانون الثاني ٢٠١٩ .

أنشطة التأجير للمؤسسة وآلية المعالجة المحاسبية لها :

تقوم المؤسسة باستئجار مقر الإدارة العامة في رام الله و مكتب المؤسسة في غزة للاستخدام في أنشطتها الاعترافية وفي العادة تكون عقود الإيجار لفترات ثابتة تتراوح من سنة وأكثر، وقد يتضمن بعضها خيارات تمديد ويتم التفاوض على شروط الإيجار على أساس افرادي وتحتوي على مجموعة من الأحكام والشروط المختلفة ، لا تتضمن عقود الإيجار أية تعهدات ولا يجوز استخدامها كضمانات لأغراض الإقتراض.

حتى نهاية السنة المالية ٢٠١٨، تم تصنيف عقود إيجار العقارات كعقود إيجار تشغيلية، حيث تم قيد المبالغ المدفوعة مقابل عقود التأجير التشغيلي في قائمة الدخل وفقاً لطريقة القسط الثابت خلال فترة عقد التأجير .

ابتداء من الأول من كانون الثاني ٢٠١٩، تم الاعتراف بعقود الإيجار كموجودات حق استخدام والمطلوبات المتعلقة بها في التاريخ الذي يكون فيه الأصل جاهز للاستخدام من قبل المؤسسة، يتم توزيع قيمة كل دفعة إيجار ما بين التزامات التأجير وتكاليف التمويل، ويتم قيد تكاليف التمويل في قائمة الدخل خلال فترة عقد الإيجار للتوصل الى معدل فائدة دوري ثابت على الرصيد المتبقي من الالتزام لكل فترة ويتم استهلاك موجودات حق الانتفاع خلال العمر الإنتاجي للأصل أو مدة الإيجار أيهما أقصر وفقاً لطريقة القسط الثابت .

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

٢- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)

١-٢ المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير المعمول بها في ١ كانون الثاني ٢٠١٩ والتي لها تأثير جوهري على القوائم المالية للمؤسسة (تتمة)

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) " عقود الإيجار " – (تتمة)

يتم قياس الموجودات والمطلوبات الناشئة عن عقود الإيجار مبدئياً على أساس القيمة الحالية، وتشمل مطلوبات الإيجار صافي القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التالية :

- مدفوعات ثابتة (بما في ذلك مدفوعات ثابتة مضمّنة) مطروحاً منها حوافز الإيجار المستحقة القبض؛
- مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تستند إلى مؤشر أو معدل؛
- المبالغ التي يتوقع أن يدفعها المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية؛
- خيار الشراء إذا كان المستأجر على يقين معقول من هذا الخيار، و
- دفع غرامات إنهاء العقد، إذا كانت شروط عقد الإيجار تتضمن هذا الخيار.

يتم خصم دفعات الإيجار باستخدام سعر الفائدة في عقد الإيجار الضمني أو معدل سعر الإقتراض الإضافي للمستأجر في حال عدم توفرها، وهو السعر الذي يتعين على المستأجر دفعه لاقتراض الأموال اللازمة للحصول على أصل ذي قيمة مماثلة في بيئة اقتصادية مماثلة مع شروط وأحكام مماثلة.

يتم قياس موجودات حق انتفاع بالتكلفة والتي تشمل ما يلي :

- قيمة القياس الأولي للالتزامات الإيجار؛
- أي دفعات إيجار يتم إجراؤها في أو قبل تاريخ البدء مطروحاً منها أي حوافز إيجار مستلمة؛
- أي تكاليف مباشرة الأوليّة، و
- تكاليف الإرجاع (التجديد والترميم) .

يتم إدراج المدفوعات المرتبطة بعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود تأجير الأصول ذات القيمة المنخفضة على أساس القسط الثابت كمصروف في قائمة الدخل، إن عقود الإيجار قصيرة الأجل هي عقود إيجار مدتها ١٢ شهراً أو أقل وكذلك الأصول ذات القيمة المنخفضة مثل معدات تكنولوجيا المعلومات منخفضة القيمة وعناصر صغيرة من أثاث المكاتب.

عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (١٦) لأول مرة ، استخدمت المؤسسة ما يلي:

- معدل خصم واحد لمحفظة عقود الإيجار ذات الخصائص المتشابهة إلى حد معقول؛
- الاعتماد على التقييمات السابقة بشأن ما إذا كانت عقود الإيجار متدنية؛
- محاسبة عقود الإيجار التشغيلية مع مدة إيجار متبقية تقل عن ١٢ شهراً في أول من كانون الثاني ٢٠١٩ كإيجارات قصيرة الأجل؛
- استبعاد التكاليف المباشرة الأولية لقياس موجودات حق الاستخدام في تاريخ التطبيق الأولي، و
- استخدام الإدراك السابق في تحديد مدة عقد الإيجار حيث يحتوي العقد على خيارات لتمديد أو إنهاء عقد الإيجار.

اختارت المؤسسة أيضاً عدم إعادة تقييم ما إذا كان العقد يحتوي أو لا يحتوي على عقد إيجار في تاريخ التطبيق الأولي. وبدلاً من ذلك اعتمدت المؤسسة بالنسبة للعقود التي تم إبرامها قبل تاريخ الانتقال على تقييمها الذي تم من خلال تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧) "عقود الإيجار" والتفسير الدولي (٤) "تحديد ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار".

إن حق الاستخدام الظاهر في قائمة المركز المالي يتضمن الأصول التالية:

٣١ كانون الأول ٢٠١٩

دولار أمريكي

١٢٨,٣٣٧

٥٠,١٩٣

١٧٨,٥٣٠

مقر المؤسسة في رام الله

مكتب غزة

المجموع

٢- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)

١-٢ المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير المعمول بها في ١ كانون الثاني ٢٠١٩ والتي لها تأثير جوهري على القوائم المالية للمؤسسة (تتمة)

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) " عقود الإيجار " - (تتمة)

إن الحركة على حق الاستخدام والتزامات عقود الإيجار خلال السنة كانت كما يلي:

الإلتزامات*	حق الاستخدام	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
٢٣٧,٣٩٤	٢٤٧,٤٧٧	الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٩
١٣,٩٣٥	--	الفوائد على التزامات عقود ايجار خلال السنة
(٦٠,٨٧٥)	--	المسدد من التزامات عقود ايجار خلال السنة
--	(٦٨,٩٤٧)	إطفاء حق استخدام موجودات خلال السنة
١٩٠,٤٥٤	١٧٨,٥٣٠	الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

*إن التزامات عقود الإيجار الظاهرة كما بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ مفصلة على النحو التالي:

٣١ كانون الأول ٢٠١٩	
دولار أمريكي	
١٩٠,٤٥٤	مطلوبات عقود الإيجار
١٩٠,٤٥٤	المجموع

٢-٢ المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير المعمول بها بتاريخ ١ كانون الثاني ٢٠١٩ والتي لم يكن لها تأثير جوهري على القوائم المالية للمؤسسة

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

يسري تطبيقها للفترات السنوية
التي تبدأ من أو بعد

١ كانون الثاني ٢٠١٩

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) - الأدوات المالية والمتعلقة بمميزات الدفع المسبقة مع التعويضات السلبية.
توضح تعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) انه لغرض تقييم ما اذا كانت ميزة الدفع المسبق تفي بالدفعة الوحيدة لمخصصات ومطلوبات الأصل، يجوز للطرف الذي يمارس هذا الخيار الدفع او الحصول على تعويضات معقولة للدفع المسبق بغض النظر عن سبب الدفع المسبق، بعبارة أخرى، لا تحقق ميزات الدفع المسبق مع التعويض السليبي تلقائياً الدفعات الوحيدة للمبلغ والفائدة.
يسري التعديل على الفترات السنوية التي تبدأ في او بعد ١ كانون ثاني ٢٠١٩، مع السماح بالتطبيق المبكر، توجد أحكام انتقالية محددة بناءً على وقت تطبيق التعديلات لأول مرة، بالنسبة للتطبيق الأولي للمعايير الدولية للتقارير المالية رقم (٩).

٢- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)

٢-٢ المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير المعمول بها بتاريخ ١ كانون الثاني ٢٠١٩ والتي لم يكن لها تأثير جوهري على القوائم المالية للمؤسسة (تتمة)

يسري تطبيقها للفترات السنوية
التي تبدأ من أو بعد

١ كانون الثاني ٢٠١٩

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٨) - الاستثمارات في الشركات الزميلة وشركات المشروع المشترك المتعلقة بالفوائد طويلة الأجل في الشركات الزميلة وشركات المشروع المشترك. توضح هذه التعديلات ان اي مؤسسة تطبق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) - الأدوات المالية على المعاملات طويلة الأجل في شركة زميلة او شركة مشتركة تشكل جزءاً من صافي الاستثمار في المؤسسة الزميلة او المشروع المشترك، ولكن لم يتم تطبيق طريقة حقوق الملكية.

١ كانون الثاني ٢٠١٩

دورة التحسينات السنوية ٢٠١٥ - ٢٠١٧ على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تتضمن التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٣) - اندماج الأعمال والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١١) - الترتيبات المشتركة والمعيار المحاسبي الدولي رقم (١٢) - ضرائب الدخل والمعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٣) - تكاليف الاقتراض. تتضمن التحسينات السنوية تعديلات على أربعة معايير:

- المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٢) ضرائب الدخل

توضح التعديلات ان على المنشأة ان تترك عواقب ضريبة الدخل الخاصة بتوزيعات الارباح على الربح او الخسارة، الدخل الشامل أو حقوق الملكية وفقاً للمكان الذي اعترفت فيه المنشأة في الأصل بالمعاملات التي أدت الى الارباح القابلة للتوزيع. هذا هو الحال بغض النظر عما اذا كانت معدلات الضرائب المختلفة تنطبق على الارباح الموزعة وغير الموزعة.

- المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٣) تكاليف الاقتراض

توضح التعديلات أنه اذا كان هناك اي اقتراض محدد لا يزال قائماً بعد ان تكون الموجودات ذات الصلة جاهزة للإستخدام او البيع المقصود، فإن هذا الاقتراض يصبح جزءاً من الأموال التي تقترضها المنشأة بشكل عام عند احتساب معدل الرسملة على الاقتراضات العامة.

١ كانون الثاني ٢٠١٩

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٣) - اندماج الأعمال توضح التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٣) أنه عندما تحصل منشأة ما على سيطرة على نشاط تجاري يدار بشكل مشترك، تقوم المنشأة بتطبيق متطلبات اندماج الأعمال على مراحل، بما في ذلك إعادة قياس الفائدة المحتفظ بها سابقاً (PHI) في العملية المشتركة بالقيمة العادلة. تتضمن عملية إعادة قياس الفائدة المحتفظ بها سابقاً (PHI) اي موجودات او مطلوبات او شهرة غير مدرجة تتعلق بالعملية المشتركة.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١١) - الترتيبات المشتركة توضح التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١١) أنه عندما يقوم طرف مشارك، ولكن ليس له سيطرة مشتركة، في عملية مشتركة هي عبارة عن عمل يحصل على سيطرة مشتركة على هذه العملية المشتركة، لا يقوم الكيان بإعادة قياس الفائدة المحتفظ بها سابقاً في العملية المشتركة.

٢- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)

٢-٢ المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير المعمول بها بتاريخ ١ كانون الثاني ٢٠١٩ والتي لم يكن لها تأثير جوهري على القوائم المالية للمؤسسة (تتمة)

يسري تطبيقها للفترات السنوية

التي تبدأ من أو بعد

١ كانون الثاني ٢٠١٩

١ كانون الثاني ٢٠١٩

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٩) - تعديل أو تقليص أو تسوية خطة منافع الموظفين. تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية المالية رقم (٢٣) - عدم التيقن في معالجة ضريبة الدخل: يتناول التفسير تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسائر الضريبية) والأسس الضريبية والخسائر الضريبية غير المستخدمة والإلتزامات الضريبية غير المستخدمة والمعدلات الضريبية عندما يكون هناك عدم يقين بشأن معالجة ضريبة الدخل بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢). وهي تتناول على وجه التحديد ما يلي:

- ما اذا كان ينبغي النظر في المعالجات الضريبية بشكل جماعي .
- إقتراضات مستخدمة في فحص السلطات الضريبية.
- تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية) والقواعد الضريبية والخسائر الضريبية غير المستخدمة والإلتزامات الضريبية غير المستخدمة والمعدلات الضريبية.
- أثر التغيير في الحقائق والظروف.

لم يكن لتطبيق هذه المعايير أي أثر جوهري على الارصدة المسجلة في السنوات الحالية والسابقة ولكن قد تؤثر على بعض المعاملات او الترتيبات المستقبلية.

٢-٣ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة والمصدرة والتي لم يحن موعد تطبيقها

تم إصدار عدد من المعايير والتعديلات على المعايير ولكن لم يحن موعد تطبيقها ولم تقم المؤسسة بتبنيها في إعداد هذه القوائم المالية المرفقة:

يسري تطبيقها للفترات السنوية

التي تبدأ من أو بعد

١ كانون الثاني ٢٠٢٠

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

تعريف جوهري - التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) "عرض القوائم المالية" ورقم (٨) السياسات المحاسبية، التغيير في التقديرات الأخطاء المحاسبية. ينص التعريف الجديد على أن " تكون المعلومات جوهرياً اذا كان من المتوقع ان يؤثر حذفها او إغفالها او إخفاؤها على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للقوائم المالية للأغراض العامة بناءً على تلك القوائم المالية، والتي توفر معلومات مالية حول اعداد تقارير كيان معين"

٢- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)

٢-٣ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة والمصدرة والتي لم يحن موعد تطبيقها (تتمة)

يسري تطبيقها للفترات
السنوية التي تبدأ من أو بعد
١ كانون الثاني ٢٠٢٠

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

تعريف الأعمال - تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٣) - إندماج الأعمال.

توضح التعديلات انه لكي يتم اعتبار الاعمال يجب ان تتضمن مجموعة متكاملة من الانشطة والموجودات، كحد أدنى، مدخلات عملية وموضوعية تساهم معاً بشكل كبير في القدرة على انشاء مخرجات، يوضح مجلس معايير المحاسبة الدولية ايضاً ان الاعمال يمكن ان توجد بدون تضمين جميع المدخلات والعمليات اللازمة لإنشاء المخرجات. أي ان المدخلات والعمليات المطبقة على هذه المدخلات يجب ان يكون لها "القدرة على المساهمة في انشاء مخرجات" بدلاً من "القدرة على انشاء مخرجات".

١ كانون الثاني ٢٠٢٠ التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (٢) و(٣) و(٦) و(١٤)، ومعايير المحاسبة الدولية رقم (١) و(٨) و(٣٤) و(٣٧) و(٣٨) وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (١٢) و(١٩) و(٢٠) و(٢٢) ولجنة التفسيرات القياسية رقم (٣٢) لتحديث هذه التصريحات فيما يتعلق بالمشار اليه والاقْتِباس من الاطار او لتحديد المكان الذي يشيرون فيه الى إصدار مختلف من الاطار المفاهيمي.

١ كانون الثاني ٢٠٢٠ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) الأدوات المالية: الإفصاحات والمعايير الدولية للتقارير المالية رقم (٩).

١ كانون الثاني ٢٠٢٠ التعديلات المتعلقة بقضايا ما قبل الاستبدال في سياق اصلاح IBOR.

١ كانون الثاني ٢٠٢٠ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٧) - عقود التأمين : يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٧) قياس مطلوبات التأمين عند القيمة الحالية للوفاء بها ويوفر نهجاً أكثر إتساقاً للقياس والعرض لجميع عقود التأمين. تم تصميم هذه المتطلبات لتحقيق هدف المحاسبة المبينة على مبدأ عقود التأمين. يلغي المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٧) للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٤) عقود التأمين حتى ١ كانون الثاني ٢٠٢٢.

تاريخ سريان التطبيق الى اجل
غير مسمى. التطبيق ما زال
مسموح
١ كانون الثاني ٢٠٢٠ التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٠) - القوائم المالية الموحدة والمعايير المحاسبية الدولية رقم (٢٨) الاستثمارات في الشركات الزميلة وشركات المشروع المشترك ٢٠١١ المتعلقة ببيع او مساهمة المستثمر للموجودات في المؤسسة الزميلة وشركات المشروع المشترك.

تتوقع الإدارة ان يتم تبني هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في القوائم المالية للمؤسسة متى كانت قابلة للتطبيق، وإعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة. كما تتوقع الإدارة عدم وجود أي أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة عند التطبيق الاولي.

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

٣- أهم السياسات المحاسبية

٣-١ بيان الالتزام

تم إعداد القوائم المالية المرفقة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).

٣-٢ أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية المرفقة طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء بعض الأدوات المالية المقاسة بقيم إعادة التقييم أو بالقيمة العادلة كما في نهاية السنة المالية، كما هو موضح في السياسات المحاسبية أدناه. تعتمد التكلفة التاريخية بشكل عام على القيمة العادلة للمقابل المدفوع مقابل الموجودات والخدمات.

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو كان مقدراً باستخدام أسلوب تقييم آخر، وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات، تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار تلك العوامل عند تسعير الأصل أو الإلتزام في تاريخ القياس. تم تحديد القيمة العادلة لأغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه القوائم المالية على ذلك الأساس، باستثناء القياسات التي تتشابه مع القيمة العادلة ولكنها ليست قيمة عادلة، مثل القيمة المستخدمة في المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٦).

تُصنف قياسات القيمة العادلة، لأغراض إعداد التقارير المالية، إلى المستوى (١) أو (٢) أو (٣) بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل، وهي محددة كما يلي:

- مدخلات المستوى (١): وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس،
- مدخلات المستوى (٢): وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المدرجة المستخدمة في المستوى (١) والملاحظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، و
- مدخلات المستوى (٣): وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة.

إن الدولار الأمريكي هو عملة اظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للمؤسسة.

٣-٣ الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية عندما تصبح المؤسسة طرفاً في البنود التعاقدية الخاصة بالأداة.

يتم قياس الموجودات والمطلوبات المالية بشكل أولي بالقيمة العادلة. يتم إضافة أو خصم تكاليف المعاملات التي تتعلق بإقتناء أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية من القيمة العادلة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية حسب الحاجة عند الاعتراف المبدئي.

٣-٤ الموجودات المالية

تشمل الموجودات المالية للمؤسسة: نقد وما في حكمه، رسوم الإشتراكات المستحقة، وموجودات أخرى (ما عدا المصاريف المدفوعة مقدماً ودفعات مقدمة للموردين). يتم تصنيف رسوم الإشتراكات المستحقة والأخرى (ما عدا المصاريف المدفوعة مقدماً ودفعات مقدمة للموردين) "حسابات مستحقة". إن تصنيف الموجودات المالية بالشكل المذكور يتم بناءً على طبيعة وهدف إقتناء تلك الموجودات المالية ويتم تحديد هذا التصنيف عند وقت الاعتراف المبدئي.

طريقة معدل الفائدة الفعلي هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للموجودات المالية وتوزيع إيرادات الفوائد على الفترات المرتبطة بها. معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بناءً على الدفعات النقدية المستلمة مستقبلاً والمتوقعة خلال العمر المتوقع للموجودات المالية أو عندما يكون ذلك مناسباً خلال فترة أقصر إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف المبدئي.

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

٣- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-٤ الموجودات المالية (تتمة)

النقد وما في حكمه

يمثل النقد وما في حكمه النقد وأرصدة الودائع تحت الطلب لدى البنوك وأية إستثمارات قصيرة الأجل ذات سيولة عالية قابلة للتحويل إلى نقد معلوم القيمة وغير خاضعة لمخاطر التغير في القيمة .

رسوم الاشتراكات المستحقة

يتم قياس رسوم الاشتراكات المستحقة التي لها دفعات ثابتة أو يمكن تحديدها بشكل أولي بالقيمة العادلة ويتم قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي مطروحاً منها أي إنخفاض في القيمة.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند الاعتراف المبدئي، يمكن للمؤسسة أن تختار بشكل نهائي (على أساس كل أداة على حدة) أن تصنف الإستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، ولا يسمح بتصنيف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا كان الاستثمار بأداة الملكية محتفظ به لغرض المتاجرة.

تعتبر الموجودات المالية محتفظ بها لغرض المتاجرة إذا:

- تم شراؤها أساساً لغرض بيعها في المستقبل القريب،
- كانت عند الاعتراف المبدئي جزء من محفظة أدوات مالية محددة تديرها المؤسسة ولها طابع فعلي حديث للحصول على أرباح في فترات قصيرة، أو
- كانت أدوات مشتقة غير مصنفة وفعالة كأداة تحوط أو كضمان مالي.

يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ميدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملة، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناشئة عن التغير في القيمة العادلة تحت بند الدخل الشامل الآخر وتضاف إلى احتياطي إعادة تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة . عند استبعاد أصل مالي، فإن الأرباح أو الخسائر المتركمة والتي تم إضافتها مسبقاً إلى احتياطي إعادة تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة لا يتم تحويلها إلى قائمة الدخل، إلا أنه يتم إعادة تصنيفها إلى أرباح مدورة.

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على هذه الإستثمارات في أدوات الملكية في قائمة الدخل عندما ينشأ حق المؤسسة في استلام هذه التوزيعات، إلا إذا كانت هذه التوزيعات تمثل بشكل واضح استرداد لجزء من تكاليف الاستثمار.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (FVTPL)

يتم قياس أدوات الدين التي لا تتطابق مع معايير التكلفة المطفأة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل . إضافة إلى ذلك، يجوز تصنيف أدوات الدين التي تتطابق مع معايير التكلفة المطفأة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل عند الإعتراض المبدئي، إذا كان هذا التصنيف يلغي عدم التطابق المحاسبي أو يقلل منه بدرجة كبيرة والذي ينشأ عن قياس الموجودات أو المطلوبات أو الاعتراف بالأرباح والخسائر فيها على أسس مختلفة.

يتم إعادة تصنيف أدوات الدين من التكلفة المطفأة إلى القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بسبب تغيير نموذج الأعمال بحيث لم يعد يتوافق مع معايير التكلفة المطفأة، ومن غير المسموح به إعادة تصنيف أدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل عند الاعتراف المبدئي.

يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل ويتم تضمينها في بند توزيعات أرباح إستثمارات مالية بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة القياس في قائمة الدخل، ويتم تضمين صافي الأرباح والخسائر المعترف بها في قائمة الدخل تحت بند "أرباح/خسائر تقييم غير متحققة للموجودات مالية " في قائمة الدخل. يتم تحديد القيمة العادلة.

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح على الإستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل عندما ينشأ حق المؤسسة في استلام هذه التوزيعات وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (١٨) الإيرادات، ويتم تضمينها في بند توزيعات أرباح موجودات مالية.

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

٣- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-٤ الموجودات المالية (تتمة)

الموجودات المالية بالكلفة المطفأة

إن أدوات الدين التي تستوفي هذه المعايير تصنف ميدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة (باستثناء إذا كانت محددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل)، وتقاس لاحقاً بالكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ناقصاً أي انخفاض في القيمة (أنظر أدناه)، مع إيراد الفوائد المعترف به على أساس العائد الفعلي في إيراد الفوائد. يتعين على المؤسسة، بعد الاعتراف المبدئي، أن تعيد تصنيف أدوات الدين من الكلفة المطفأة إلى القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، إذا ما تغير غرض نموذج الأعمال. إن طريقة الفائدة الفعلية هي الطريقة التي يتم فيها احتساب الكلفة المطفأة للأصل أو الإلتزام المالي وتوزيع إيراد أو مصاريف الفوائد على الفترات التي تخصها. نسبة الفائدة الفعلية هي تحديداً النسبة التي يتم فيها خصم النقد المقدر استلامه في المستقبل عبر المدة المتوقعة لأداة الدين أو، أينما كان مناسباً، عبر فترة أقصر إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف المبدئي. يمكن للمؤسسة أن تختار بشكل نهائي عند الاعتراف المبدئي أن تعترف بتصنيف أداة الدين التي تستوفي معايير الكلفة المطفأة المذكورة أعلاه بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، إذا كان هذا التصنيف يلغي عدم التطابق المحاسبي أو يقلل منه بدرجة كبيرة في حال أن الأصل المالي قد تم قياسه بالكلفة المطفأة.

إعادة تصنيف الموجودات المالية

يجب إعادة تصنيف الموجودات المالية عندما يتغير هدف نموذج أعمال المؤسسة لإدارة الموجودات المالية. يكون من المتوقع أن تكون مثل هذه التغييرات نادرة جداً، وتحدد المؤسسة تلك التغييرات عن طريق إدارة المؤسسة كنتيجة للتغيرات الخارجية أو الداخلية كما يجب أن تكون التغييرات جوهرية لعمليات المؤسسة ويمكن إثباتها للأطراف الخارجية.

في حال قيام المؤسسة بإعادة تصنيف الموجودات المالية، فعليه ينطبق إعادة التصنيف مستقبلياً من تاريخ إعادة التصنيف، ولا يكون من المطلوب إعادة إدراج أية أرباح أو خسائر أو فوائد تم الاعتراف بها في فترات سابقة.

إذا قامت المؤسسة بإعادة تصنيف أصل مالي حتى يتم قياسه بالقيمة العادلة، يتم تحديد القيمة العادلة للأصل المالي المشار إليه في تاريخ إعادة التصنيف. تسجل أية أرباح أو خسائر تنشأ من الفرق بين القيمة الدفترية السابقة والقيمة العادلة في قائمة الدخل.

إذا أعادت المؤسسة تصنيف أصل مالي حتى يتم قياسه بالكلفة المطفأة، فإن القيمة العادلة لذلك الأصل المالي عند تاريخ إعادة التصنيف تصبح قيمته الدفترية الجديدة. إن تاريخ إعادة التصنيف هو تاريخ اليوم الأول لفترة التقرير الأولى بعد تعبير نموذج الأعمال التي تنشأ في المنشأة التي تعيد تصنيف الموجودات المالية.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم المؤسسة بالإعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التي يتم قياسها بالكلفة المطفأة، رسوم الاشتراكات المستحقة، الإيجارات المستحقة المدينة وموجودات العقود. يتم مراجعة مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل دوري في الفترات اللاحقة وذلك لغرض التعبير الحاصل على مخاطر الائتمان منذ الإعتراف الأولي للأصل المالي.

تقوم المؤسسة دائماً باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة على فترة عمر الموجودات المالية، موجودات العقود والإيجارات المستحقة المدينة. كما يتم تقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة لهذه الموجودات المالية بناءً على المعلومات التاريخية للخسائر الائتمانية حسب سجلات المؤسسة، ويتم تعديلها بعد الأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل متعلقة بالأطراف المدينة، وبالوضع الاقتصادي القائم وبتقييم الوضع الاقتصادي الحالي والوضع الاقتصادي المتوقع كما بتاريخ إعداد القوائم المالية مع الأخذ بعين الاعتبار القيمة الحالية للنقد في ذلك الوقت أينما يلزم ذلك.

إلغاء الإعتراف بالموجودات المالية

تقوم المؤسسة بإلغاء الإعتراف بأحد الموجودات المالية فقط عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفق النقدي من تلك الموجودات المالية أو عند تحويلها وبالتالي جميع المكاسب والمخاطر المتعلقة بملكية الموجودات المالية إلى طرف آخر. إذا لم تقم المؤسسة بتحويل تلك الموجودات بشكل كامل أو لم تقم بتحويل جميع المكاسب والمخاطر المتعلقة بملكيته واستمرت بالسيطرة عليها فإن المؤسسة تقوم بالإعتراف بالعوائد المتركمة وتلك الإلتزامات المتعلقة بها الواجب سدادها.

٣- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

تدني قيمة الموجودات المالية

بعد التطبيق لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) كما في ١ كانون الثاني ٢٠١٨ يتم إثبات مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة (مخصص التدني) لأدوات الدين التي لا يتم قياسها من خلال قائمة الدخل والدخل الشامل.

يتم قيد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية، باستثناء ما يلي، والتي يتم قياسها كخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً فقط:

- سندات الدين الاستثمارية ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة (أي ما يعادل تصنيف الدرجة الاستثمارية) بتاريخ إعداد القوائم المالية.
- الأدوات المالية الأخرى التي لم تزد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي لها.

تصنف المؤسسة أدواتها المالية، على أساس المرحلة (١) والمرحلة (٢) والمرحلة (٣) وفقاً لمنهجية التدني المطبقة، كما هو موضح أدناه:

- المرحلة (١): تشمل الأدوات المالية التي لم تزد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ اثباتها المبدئي والتي لم يحدث عليها تدني ائتماني منذ منحها. تقوم المؤسسة بقيد مخصص تدني للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً.
- المرحلة (٢): تشمل الأدوات المالية التي زادت مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي والتي لم يحدث عليها تدني ائتماني. تقوم المؤسسة بقيد مخصص تدني للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية.
- المرحلة (٣): تشمل الأدوات المالية المتدنية ائتمانياً. تقوم المؤسسة بقيد مخصص تدني خسائر ائتمانية على مدى العمر المتوقع لتلك الأدوات المالية.

الخسائر الائتمانية المتوقعة المرحلة (١): هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تنتج عن احتمالية تعثر في السداد على الأداة المالية خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ إعداد القوائم المالية.

الخسائر الائتمانية المتوقعة المرحلة (٢): هي تقدير احتمالية مرجحة للخسائر الائتمانية ويتم تحديدها بناءً على الفرق بين القيم الحالية لكامل العجز النقدي. إن العجز النقدي هو الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمؤسسة والقيمة الحالية القابلة للاسترداد للموجودات المالية غير المتدنية ائتمانياً كما في تاريخ إعداد القوائم المالية.

الخسائر الائتمانية المتوقعة المرحلة (٣): يتم تحديد مخصص تدني الائتمان على أساس الفرق بين صافي القيمة الدفترية والقيمة القابلة للاسترداد للموجودات المالية. يتم قياس القيمة القابلة للاسترداد باعتبارها القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، بما في ذلك المبالغ القابلة للاسترداد من الضمانات مخصومة على أساس سعر الفائدة عند منح القرض، أو بالنسبة لأدوات الدين، بمعدل الفائدة الحالي في السوق لموجود مالي مماثل.

في نموذج احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة، وعندما يلزم الأمر، تعتمد المؤسسة على معلومات مستقبلية مستخدمة كمدخلات، مثل الزيادة في الناتج الإجمالي المحلي ومعدلات البطالة.

يتم قيد مخصص التدني في قائمة الدخل والدخل الشامل ويتم إظهارها في حساب مخصص مقابل أدوات الدين الاستثمارية. يتم شطب الموجودات المالية بعد استيفاء جميع محاولات إعادة الجدولة وأنشطة التحصيل ولا يكون هناك احتمال واقعي للاسترداد في المستقبل. يتم قيد الاسترداد اللاحقة في حساب إيرادات أخرى.

يتم فحص الموجودات المالية المقاسة بالكلفة المطفأة لتحديد فيما إذا كانت متدنية ائتمانياً. يتضمن الدليل الموضوعي بأن الأصل المالي متدني ائتمانياً على ما يلي: عدم الالتزام بينود التعاقد كالتعثر في السداد أو التأخر في دفع الفوائد أو مبلغ الدين الأصلي أو منح خصومات لأسباب اقتصادية أو قانونية متعلقة بالصعوبات المالية للمقترض. بغض النظر عن التحليل الموضح أعلاه، ترى المؤسسة أن التعثر يحدث عندما ينقضي تاريخ استحقاق أي أصل مالي لفترة تزيد عن ٩٠ يوماً ما لم يكن لدى المؤسسة أي معلومات معقولة ومؤيدة تشير إلى وجود معيار تعثر آخر أكثر ملائمة.

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله - فلسطين
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

٣- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-٥ المطلوبات المالية وأدوات الملكية

التصنيف كدين أو أداة ملكية

إن أدوات الملكية المصدرة من قبل المؤسسة، يتم تصنيفها كإلتزامات مالية أو كأدوات ملكية طبقاً لأسس وجوهر الترتيبات التعاقدية، وطبقاً لتعريف المطلوبات المالية وأدوات الملكية.

أدوات الملكية

أداة الملكية هي أي تعاقّد يثبت حق مالكها في صافي أصول المؤسسة بعد طرح جميع إلتزاماتها. أدوات الملكية المصدرة من قبل المؤسسة يتم تسجيلها بالمبالغ المستلمة بعد طرح مصاريف الإصدار.

المطلوبات المالية

تشتمل المطلوبات المالية للمؤسسة على الذمم الدائنة ومطلوبات متداولة أخرى (فيما عدا الدفعات المقدمة للموردين).

يتم قياس المطلوبات المالية بشكل أولي بالقيمة العادلة مطروحاً منها مصاريف المعاملات ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي حيث يتم الإعتراف بمصاريف الفوائد وفقاً لأساس الربيع الفعلي باستثناء ذمم قصيرة الأجل حيث يكون الإعتراف بالفوائد غير جوهري.

طريقة معدل الفائدة الفعلي هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتوزيع مصاريف الفوائد على الفترات المرتبطة بها. معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بناءً على الدفعات النقدية المستلمة مستقبلاً والمتوقعة خلال العمر المتوقع للمطلوبات المالية أو عندما يكون ذلك مناسباً خلال فترة أقصر إلى صافي القيمة الدفترية عند الإعتراف المبدئي.

إلغاء الإعتراف بالإلتزامات المالية

تقوم المؤسسة بإلغاء الإعتراف بالإلتزامات المالية فقط عندما يتم الإيفاء بها، إلغائها أو إنتهاء مدتها.

٣-٦ تحقق الإيرادات

يتم الإعتراف بالإيرادات الى الدرجة التي تحتل معها أن تدفق المنافع الاقتصادية للمؤسسة وان يتم قياس الإيرادات بطريقة موثوقة، كما يجب الإلتزام بمعايير الإعتراف المحددة قبل الإعتراف بأية إيرادات:

إيرادات الإشتراكات

يقوم كل عضو في نظام ضمان الودائع بتسديد رسوم الإشتراك بشكل ربع سنوي وفقاً للنسب المحددة من مجموع الودائع المشمولة بالضمان ويجوز لمجلس الإدارة مراجعة نسب الإشتراك السنوية وتعديلها.

إيرادات الفوائد

يتم إحتساب إيرادات الفوائد على أساس الفترات الزمنية المستحقة والمبالغ الأصلية القائمة ومعدل الفائدة الفعلي، وهو المعدل الذي يخصم تماماً التدفقات النقدية المستقبلية خلال العمر المتوقع للموجودات المالية إلى صافي القيمة الدفترية.

٣-٧ الاعتراف بالمصاريف

يتم الاعتراف بالمصاريف وفقاً لمبدأ الاستحقاق في السنة التي تخصها.

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

٤- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٨-٣ الإجازات السنوية

يتم عمل إستحقاق للإلتزامات المقدرة لإستحقاقات الموظفين المتعلقة بالإجازات السنوية بناءً على الخدمات المقدمة من قبل الموظفين المؤهلين حتى نهاية السنة .

٩-٣ مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم أخذ مخصص للإلتزامات المترتبة على المؤسسة من تعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً للقوانين سارية المفعول. تسجل المبالغ الواجب إقتطاعها على حساب الدخل وتسجل التعويضات المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص تعويض نهاية الخدمة.

١٠-٣ ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات، فيما عدا المشاريع تحت التأسيس ، بالتكلفة ناقصاً للإستهلاك المتراكم وأية خسائر ناتجة عن الإنخفاض في القيمة. تتمثل تكلفة الممتلكات والمعدات في تكلفة الشراء التاريخية بالإضافة إلى أية مصاريف متعلقة بالإستحواذ. يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة المدرجة للأصل أو الإعترا ف بها كأصل منفصل حسبما يكون ملائماً فقط عندما يكون من المحتمل أن ينتج فوائد اقتصادية مستقبلية للمؤسسة من الأصل المعني ويكون بالإمكان قياس التكلفة بشكل موثوق. يتم إدراج كافة مصاريف الإصلاح والصيانة الأخرى في أرباح أو خسائر الفترة التي حدثت فيها.

إن المشاريع تحت التأسيس والتي سيتم إستخدامها في الإنتاج أو التأجير أو لأغراض إدارية أو لأي أغراض لم يتم تحديدها بعد، يتم تسجيلها بالتكلفة ناقصاً أية خسائر ناتجة عن إنخفاض القيمة (إن وجدت) . تتضمن التكلفة الرسوم المهنية وتكاليف الإقتراض فيما يتعلق بالأصول المؤهلة وذلك تماشياً مع السياسة المتبعة من قبل المؤسسة، وكما هو الحال مع جميع الأصول الأخرى فإن إستهلاك هذه الأصول يبدأ عندما تكون جاهزة للإستخدام في الأغراض التي تم إنشائها من أجلها.

يتم إستهلاك الممتلكات والمعدات ، فيما عدا المشاريع تحت التأسيس، بطريقة القسط الثابت مبنياً على الخدمة المتوقعة للأصل. يتم في نهاية كل سنة مراجعة العمر الإنتاجي المتوقع، صافي القيمة المستردة وطريقة الإستهلاك المتبعة ويتم إظهار أثر أي تغيير في هذه التقديرات خلال الفترة المالية التي تم فيها التغيير والفترات المستقبلية.

تم إحتساب الإستهلاك وفق الأعمار الإنتاجية المقدرة التالية:

النوع	السنوات
تحسينات على المأجور	٧
معدات	٥
أثاث ولوازم	٥
مركبات	٥
أجهزة مكتبية	٣

يتم تحديد الربح والخسارة الناتجة عن بيع أو شطب أي عنصر من عناصر الممتلكات والمعدات على أساس الفرق بين متحصلات البيع وصافي القيمة الدفترية للأصل ويتم الاعتراف بهذا الفرق في الأرباح أو الخسائر.

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

٣- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-١١ الموجودات غير الملموسة

تمثل برامج وأنظمة الحاسوب حيث تقوم إدارة المؤسسة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة وتقوم بتعديلها، إن لزم الأمر في نهاية كل سنة مالية.

٣-١٢ انخفاض قيمة الموجودات الملموسة

تقوم المؤسسة بتاريخ قائمة المركز المالي بمراجعة صافي قيمة الموجودات الملموسة لتحديد فيما إذا كان هناك مؤشر على أن تلك الموجودات تعاني من انخفاض في القيمة. في حالة وجود مثل ذلك المؤشر، فإنه يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد لتحديد خسائر الانخفاض في القيمة (إن وجدت). عند عدم وجود أسس معقولة لتحديد القيمة القابلة للإسترداد من كل أصل على حدة، تقوم المؤسسة بتقدير القيمة المستردة من وحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل. عند وجود أسس معقولة للتوزيع، فإن الموجودات العامة للمؤسسة يتم توزيعها على وحدات توليد النقد بشكل فردي أو يتم توزيعها على أصغر مجموعة من وحدات توليد النقد.

تتمثل القيمة القابلة للإسترداد في القيمة العادلة مخصوماً منها التكلفة حتى إتمام البيع أو القيمة الناتجة عن الإستعمال أيهما أعلى. عند تقييم القيمة الناتجة عن الإستعمال، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للوصول بها إلى القيمة الحالية باستخدام معدل خصم مناسب ليعكس قيمتها السوقية الحالية مع مراعاة أثر مرور الوقت على القيمة والمخاطر المحددة للأصل.

إذا كان من المتوقع أن تقل القيمة القابلة للإسترداد الأصل (أو وحدة توليد النقد) عن قيمته الدفترية، يتم تخفيض قيمة الأصل الدفترية (أو وحدة توليد النقد) لقيمتها القابلة للإسترداد. يتم الاعتراف فوراً بخسارة انخفاض القيمة في قائمة الدخل، إلا إذا كان الأصل مثبت بمبلغ إعادة التقييم، حيث يتم في هذه الحالة معالجة انخفاض القيمة كتخفيض لإحتياطي إعادة التقييم.

إذا ما تم لاحقاً تراجع خسارة الإنخفاض، يتم حينها زيادة القيمة الدفترية للأصل (وحدة توليد النقد) حتى تصل إلى حد القيمة التقديرية المعدلة، بحيث إن القيمة المعدلة للأصل لا تتعدى قيمته الدفترية فيما لو لم يكن هناك إنخفاض في قيمة الأصل (وحدة توليد النقد) في السنوات السابقة. يتم الإعتراف بتراجع خسارة الإنخفاض كإيراد فوراً في قائمة الدخل إلا عندما يكون الأصل مثبت بمبلغ إعادة التقييم، عندها يتم معالجة تراجع خسارة انخفاض القيمة كزيادة لإحتياطي إعادة التقييم.

٣-١٣ المشاريع تحت التأسيس

يتم تسجيل مشاريع تحت التأسيس بالتكلفة ناقصاً خسارة الانخفاض في القيمة (إن وجدت). لا يتم إستهلاك مشاريع تحت التأسيس عند الإنتهاء من مشاريع تحت التأسيس، يعاد تصنيفها إلى الممتلكات والمعدات اعتماداً على استخدامها ويتم إستهلاكها وفقاً للأعمار الإنتاجية المتوقعة لها.

٣-١٤ المخصصات

يتم الإعتراف بالمخصصات عندما يكون على المؤسسة التزام حالي (قانوني أو استنتاجي) نتيجة أحداث سابقة ويكون من المحتمل أنه سيكون مطلوباً من المؤسسة تسديد هذا الإلتزام ويمكن تقدير تكلفة هذه المخصصات بشكل يعتمد عليه.

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

٣- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-١٥ عقود الإيجار التشغيلية

السياسة المحاسبية المطبقة اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠١٩:

المؤسسة كمستأجر:

تقوم المؤسسة بتقييم ما إذا كان العقد يحتوي على عقد إيجار عند بدء العقد. تعترف المؤسسة بموجودات حق الاستخدام ومطلوبات عقود الإيجار المقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات الإيجار التي يكون فيها مستأجراً، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل (المعرفة على أنها عقود إيجار مدتها ١٢ شهراً أو أقل) وعقود إيجار الأصول ذات القيمة المنخفضة (مثل الأجهزة اللوحية وأجهزة الكمبيوتر الشخصية، والأشياء الصغيرة من أثاث المكاتب والهواتف). بالنسبة لهذه العقود، تقوم المؤسسة بالإعتراف بمدفوعات الإيجار كمصروف تشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ما لم يكن أساس منتظم آخر أكثر تمثيلاً للنمط الزمني الذي يتم فيه استهلاك المنافع الاقتصادية من الأصول المستأجرة.

يتم قياس مطلوب الإيجار مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي لم يتم دفعها في تاريخ البدء في عقد الإيجار، مخصومة باستخدام السعر الضمني في عقد الإيجار. إذا تعذر تحديد هذا المعدل بسهولة، يتم استخدام معدل الاقتراض الإضافي.

تشمل مدفوعات الإيجار المدرجة في قياس مطلوب الإيجار ما يلي:

- مدفوعات الإيجار الثابت (متضمنة في جوهرها على مدفوعات ثابتة)، مطروحاً منها حوافز الإيجار مستحقة القبض؛
- مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، تقاس في البداية باستخدام المؤشر أو المعدل في تاريخ البدء بالعقد؛
- المبلغ المتوقع أن يدفعه المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية؛
- سعر ممارسة خيارات الشراء، إذا كان المستأجر على يقين معقول من ممارسة الخيارات؛ و
- دفع غرامات إنهاء العقد، إذا كان عقد الإيجار يعكس ممارسة خيار إنهاء عقد الإيجار.

يتم عرض مطلوبات عقود الإيجار كبند منفصل في قائمة المركز المالي، ويتم لاحقاً قياس مطلوبات الإيجار من خلال زيادة القيمة الدفترية لعكس الفائدة على مطلوبات الإيجار (باستخدام طريقة الفائدة الفعالة) وبتخفيض القيمة الدفترية لتعكس مدفوعات الإيجار المدفوعة.

يتم إعادة قياس مطلوبات عقود الإيجار (وإجراء تعديل مماثل لموجودات حق الاستخدام ذي الصلة) عندما:

- يتم تغيير مدة الإيجار إن كان هنالك حدث أو تغيير هام في الظروف التي تؤدي إلى تغيير في تقييم ممارسة خيار الشراء، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس مطلوبات الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل.
- تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغييرات في مؤشر أو معدل أو تغيير في المدفوعات المتوقعة بموجب القيمة المتبقية المضمونة، وفي هذه الحالات يتم إعادة قياس مطلوب الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل خصم غير متغير (ما لم تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغيير في سعر الفائدة العائم، وفي هذه الحالة يتم استخدام معدل الخصم المعدل).

٣- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-١٥ عقود الإيجار التشغيلية (تتمة)

يتم تعديل عقد الإيجار ولا يتم المحاسبة عن تعديل عقد الإيجار كعقد إيجار منفصل، وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس مطلوب الإيجار بناءً على مدة عقد الإيجار المعدل عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل بالسعر الفعلي بتاريخ التعديل. لم تقم المؤسسة بإجراء أي من هذه التعديلات خلال الفترات المعروضة.

تشتمل موجودات حق الاستخدام على القياس المبدئي لمطلوبات عقود الإيجار المقابلة، ومدفوعات الإيجار التي تم إجراؤها في يوم البدء أو قبله، مطروحاً منها أي حوافز إيجار مستلمة وأي تكاليف مباشرة أولية. يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة ناقصاً الإستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة.

عندما تتكبد المؤسسة التزاماً بتكاليف تفكيك وإزالة أصل مؤجر، أو استعادة الموقع الذي توجد عليه أو استعادة الأصل الأساسي إلى الحالة المطلوبة بموجب شروط عقد الإيجار، يتم الاعتراف بمخصص وقياسه وفقاً لمعيار المحاسبة الدولية (٣٧) إلى القدر الذي يتعلق بتكاليف موجودات حق الاستخدام، يتم إدراج التكاليف في موجودات حق الاستخدام ذي الصلة، ما لم يتم تكبد هذه التكاليف لإنتاج بضائع.

يتم إستهلاك موجودات حق الاستخدام على مدى مدة عقد الإيجار أو العمر الإنتاجي للأصل (أيهما أقصر). إذا كان عقد الإيجار ينقل ملكية الأصل الأساسي أو تكلفة حق الاستخدام، يعكس أن المؤسسة تتوقع ممارسة خيار الشراء، فإن قيمة حق الاستخدام ذات الصلة يتم إستهلاكها على مدى العمر الإنتاجي للأصل. ويبدأ الإستهلاك في تاريخ بدء عقد الإيجار.

يتم عرض موجودات حق الاستخدام كبند منفصل في قائمة المركز المالي.

تطبق المؤسسة المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٦) لتحديد ما إذا كانت قيمة حق الاستخدام قد انخفضت قيمتها وتحسب أي خسائر انخفاض في القيمة.

لا يتم تضمين الإيجارات المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل في قياس مطلوبات الإيجار وموجودات حق الاستخدام. يتم إدراج المدفوعات ذات الصلة كمصروف في الفترة التي يحدث فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي إلى هذه المدفوعات ويتم تضمينها في بند مستقل في قائمة الدخل.

السياسة المحاسبية المطبقة حتى ٣١ كانون الأول ٢٠١٨:

يتم الاعتراف بدفعات الإيجارات التشغيلية كمصروف وفقاً لقاعدة القسط الثابت وبناءً على فترة التأجير، إلا عندما يكون هنالك أساس منهجي أكثر نموذجية للمخطط الزمني الذي يتم فيه استنفاد المنافع الاقتصادية من الأصل المؤجر. تدرج الإيجارات المحتملة الناشئة بموجب عقود الإيجارات التشغيلية كمصروف في الفترة التي تم تكبدها فيها.

٣-١٦ العملات الأجنبية

إن القوائم المالية يتم عرضها بالدولار الأمريكي والذي هو عملة البيئة الاقتصادية السائدة التي تمارس بها المؤسسة نشاطاتها (العملة الوظيفية). يتم الاعتراف بالعملات التي تتم بعملة غير العملة الوظيفية للمؤسسة بأسعار تواريخ المعاملات في نهاية كل فترة تقرير.

إن القوائم المالية يتم عرضها بالدولار الأمريكي والذي هو عملة البيئة الاقتصادية السائدة التي تمارس بها المؤسسة نشاطاتها (العملة الوظيفية). يتم الاعتراف بالعملات التي تتم بعملة غير العملة الوظيفية للمؤسسة بأسعار تواريخ المعاملات في نهاية كل فترة تقرير.

يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوظيفية السائدة في تاريخ المركز المالي، ويتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل. يتم تسجيل فروقات التحويل لبند الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) إن وجدت كجزء من التغيير في القيمة العادلة.

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

٤- الإفتراضات المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

من خلال تطبيق المؤسسة للسياسات المحاسبية كما هو وارد في إيضاح (٣) حول القوائم المالية، فإن ذلك يتطلب أن تقوم الإدارة بعمل تقديرات وإفتراضات حول القيم المدرجة للموجودات والمطلوبات في القوائم المالية والتي لا يمكن تحديدها بقيمتها بشكل واضح من مصادر أخرى. إن التقديرات والإفتراضات تعتمد على الخبرة التاريخية للإدارة وعوامل أخرى تؤخذ في عين الاعتبار عند القيام بتلك التقديرات والإفتراضات. إن النتائج الفعلية قد تختلف عن هذه التقديرات.

يتم مراجعة التقديرات والإفتراضات بشكل دوري. يتم إدراج أثر التعديل في التقديرات المحاسبية في نفس الفترة التي تم فيها التعديل وذلك في حال إن ذلك التعديل يؤثر فقط على تلك الفترة. أو على الفترة التي تم فيها التعديل والفترات اللاحقة وذلك في حال أن أثر ذلك التعديل يظهر في الفترة الحالية والفترات اللاحقة.

في اعتقاد الإدارة أن استخدامها للتقديرات ضمن القوائم المالية معقولة ومفصلة على النحو التالي:

١-٤ الإفتراضات الهامة المعمول بها في تطبيق السياسات المحاسبية

في إطار تطبيق السياسات المحاسبية، فإنه وفي رأي إدارة المؤسسة، لا يوجد إفتراضات تم العمل بها من المتوقع أنها ستؤثر بشكل جوهري على القيم المدرجة في القوائم المالية وذلك باستثناء تلك التي تشتمل على تقديرات كما هو موضح أدناه.

٢-٤ التقديرات غير المؤكدة

إن التقديرات الرئيسية الخاصة بالمستقبل والإفتراضات الأخرى غير المؤكدة بتاريخ المركز المالي والتي لها نسبة مخاطرة قد تتسبب بتعديل جوهري للقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة، تتمثل فيما يلي:

١-٢-٤ انخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم المؤسسة بالإعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الموجودات المالية. يتم مراجعة مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل دوري في الفترات اللاحقة وذلك لعرض التغيير الحاصل على مخاطر الائتمان منذ الإعتراف الأولي للأصل المالي.

تقوم المؤسسة بتقدير عمر الخسارة الائتمانية المتوقعة الخاصة بكل من الموجودات المالية. كما يتم تقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة لها بناءً على الخسائر الائتمانية بناءً على المعلومات التاريخية بموجب سجلات المؤسسة، ويتم تعديلها بعد الأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل متعلقة بالأطراف المدينة، وبالوضع الإقتصادي القائم وبتقييم الوضع الإقتصادي الحالي والوضع الإقتصادي المتوقع كما بتاريخ إعداد القوائم المالية مع الأخذ بعين الاعتبار القيمة الحالية للنقد في ذلك الوقت أينما يلزم ذلك.

٢-٢-٤ إستهلاك الممتلكات والمعدات

يتم إستهلاك تكلفة الممتلكات والمعدات على مدة الخدمة المتوقعة التي يتم تقديرها بناءً على الإستخدام المتوقع للأصل، وبرنامج الصيانة والتصلح بالإضافة إلى التقدم التقني وإعتبارات القيمة المستردة للأصل. إن إدارة المؤسسة لم تدرج أية قيمة متبقية للأصول على إعتبار أنها غير جوهريّة.

٣-٢-٤ الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة

تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والإطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل للسنة.

٤-٢-٤ مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص تعويض نهاية الخدمة وفقاً لقانون العمل ساري المفعول في مناطق السلطة الفلسطينية.

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله - فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

٥- نقد في الصندوق ولدى البنك

٢٠١٨	٢٠١٩	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
٨٩٥	٣٥٠	نقد في الصندوق
٣٨١,٢٢٨	٥٨٨,١٧٠	حسابات جارية
٢,٣٩٧,٠٤٤	٢,٣٩٣,٩٧٠	ودائع لأجل
٢,٧٧٩,١٦٧	٢,٩٨٢,٤٩٠	
(٣٦,٣٢٤)	(٣٦,٦٣٣)	مخصص خسائر إئتمانية متوقعة
٢,٧٤٢,٨٤٣	٢,٩٤٥,٨٥٧	

تمثل الحركة على مخصص خسائر إئتمانية متوقعة ما يلي :

٢٠١٨	٢٠١٩	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
--	٣٦,٣٢٤	الرصيد في بداية السنة
٣٦,٣٢٤	٣٠٩	إضافات خلال السنة
٣٦,٣٢٤	٣٦,٦٣٣	الرصيد في نهاية السنة

٦- نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية

٢٠١٨	٢٠١٩	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
١,٢٢٦,٦٦٢	١,٣٠٠,٨٧٥	حسابات جارية
٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	ودائع لأجل
٦,٢٢٦,٦٦٢	٦,٣٠٠,٨٧٥	

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

٧- رسوم اشتراكات مستحقة

يمثل هذا البند رسوم الاشتراكات المستحقة وغير المقبوضة عن الربع الأخير لعام ٢٠١٩. بلغت رسوم الاشتراكات المستحقة وغير المقبوضة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ و٢٠١٨ مبلغ ٨,٩٦٣,٢١٧ دولار أمريكي و٨,٠٦١,٠٩٩ دولار أمريكي، على التوالي.

٨- موجودات مالية بالكلفة المطفأة

٢٠١٨ دولار أمريكي	٢٠١٩ دولار أمريكي	
١٢٥,٧٧٤,٥٨٠	١٦٢,٠٢١,٢٠٧	سندات وصكوك إسلامية مدرجة في أسواق مالية أجنبية*
٦,٩١٤,٥٢٤	٥,٥٠٠,٧١٨	أذونات خزينة وسندات - البنك المركزي الأردني**
١٣٢,٦٨٩,١٠٤	١٦٧,٥٢١,٩٢٥	
(٢٧٣,٠٣٢)	(١٦١,٠٩٩)	مخصص خسائر إئتمانية متوقعة
١٣٢,٤١٦,٠٧٢	١٦٧,٣٦٠,٨٢٦	

* يتراوح تاريخ استحقاق هذه السندات من سنة واحدة إلى سبع سنوات بمعدل فائدة يتراوح بين ١% و٧%. بلغت القيمة العادلة للسندات المدرجة في الأسواق المالية الأجنبية ١٦٢,٥٨٤,٧٦٢ دولار أمريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩.

** بلغت قيمة سندات البنك المركزي الأردني كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ و٢٠١٨ مبلغ ٥,٥٠٠,٧١٨ و٦,٩١٤,٥٢٤ دولار أمريكي، على التوالي. يتراوح تاريخ استحقاق سندات الخزينة الصادرة عن البنك المركزي الأردني من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات بسعر خصم يتراوح بين ٣% و٤,٥%.

تمثل الحركة على مخصص خسائر إئتمانية متوقعة ما يلي :

٢٠١٨ دولار أمريكي	٢٠١٩ دولار أمريكي	
-	٢٧٣,٠٣٢	الرصيد في بداية السنة
٣٠٨,٠٠٠	-	أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩)
٣٠٨,٠٠٠	-	الرصيد في بداية السنة بعد التعديل
(٣٤,٩٦٨)	(١١١,٩٣٣)	مخصص خسائر إئتمانية متوقعة
٢٧٣,٠٣٢	١٦١,٠٩٩	الرصيد في نهاية السنة

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله - فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

٩- ممتلكات ومعدات، بالصافي

المجموع دولار أمريكي	مشاريع تحت التأسيس دولار أمريكي	أجهزة مكتبية دولار أمريكي	مركبات دولار أمريكي	أثاث ولوازم دولار أمريكي	معدات دولار أمريكي	تحسينات على المأجور دولار أمريكي	التكلفة
٣١٩,٧٨٧	-	٥٤,٠٦٥	٣٨,٢٤٩	٦٤,٦٦٤	٣٢,٤٥١	١٣٠,٣٥٨	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧
٧,٠٦٦	-	٤,٣٩٩	-	١,٧٨٤	٨٨٣	-	الإضافات
٣٢٦,٨٥٣	-	٥٨,٤٦٤	٣٨,٢٤٩	٦٦,٤٤٨	٣٣,٣٣٤	١٣٠,٣٥٨	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨
١١,٠٥١	٥,٧٦٦	٣,٠٠٥	-	٨٩٣	١,٣٨٧	-	الإضافات
٣٣٧,٩٠٤	٥,٧٦٦	٦١,٤٦٩	٣٨,٢٤٩	٦٧,٣٤١	٣٤,٧٢١	١٣٠,٣٥٨	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩
١٥٦,٧٠٦	-	٣٨,٥٤٧	٥,٥٥٤	٣٦,٠٢٣	٢١,١٦٥	٥٥,٤١٧	الاستهلاك المتراكم
٥٣,٥٣٩	-	٨,٠٤٣	٧,٦٥٠	١٣,٠٩٧	٦,٤٩٨	١٨,٢٥١	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧
٢١٠,٢٤٥	-	٤٦,٥٩٠	١٣,٢٠٤	٤٩,١٢٠	٢٧,٦٦٣	٧٣,٦٦٨	الإستهلاك لسنة ٢٠١٨
٤٩,٨٥٣	-	٧,٢١١	٧,٦٥١	١١,٧٠٥	٥,٠٣٦	١٨,٢٥٠	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨
٢٦٠,٠٩٨	-	٥٣,٨٠١	٢٠,٨٥٥	٦٠,٨٢٥	٣٢,٦٩٩	٩١,٩١٨	الإستهلاك لسنة ٢٠١٩
٧٧,٨٠٦	٥,٧٦٦	٧,٦٦٧	١٧,٣٩٤	٦,٥١٦	٢,٠٢٢	٣٨,٤٤٠	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩
١١٦,٦٠٨	-	١١,٨٧٤	٢٥,٠٤٥	١٧,٣٢٨	٥,٦٧١	٥٦,٦٩٠	كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله - فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

١٠- موجودات غير ملموسة

تمثل الموجودات غير الملموسة القيمة الدفترية لبرامج وأنظمة حاسوب، تمثل الحركة على الموجودات غير الملموسة ما يلي :

٢٠١٨	٢٠١٩	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
٢٥,٣٠١	١٦,٣٤٩	الرصيد في بداية السنة
١,٧٨٥	٢٩,٠٨٣	الإضافات خلال السنة
(١٠,٥٣٧)	(١١,٥٧٠)	الإطفاءات خلال السنة
(٢٠٠)	(١٤٤)	الإستبعادات خلال السنة
<u>١٦,٣٤٩</u>	<u>٣٣,٧١٨</u>	الرصيد في نهاية السنة

١١- أراضي

تم خلال سنة ٢٠١٩ شراء أراضي بمبلغ ١,١١٣,٢٧٢ دولار أمريكي من قبل المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع في منطقة الماصيون في رام الله، بمساحة ٩٤١ متر مربع.

١٢- موجودات أخرى

٢٠١٨	٢٠١٩	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
٨٦٢,٤١٨	١,٢٤٠,٢٦٢	فوائد سندات مستحقة غير مقبوضة
٦٩,٢٨٠	٦,١٦٠	فوائد ودائع مستحقة غير مقبوضة
٤٨,٠٦٧	٩,٢٦٤	مصاريف مدفوعة مقدماً
٣١,٦٦٠	١٠٢,١٠٧	فوائد مدفوعة لحملة السندات
٩٤	١٢٨	أخرى
<u>١,٠١١,٥١٩</u>	<u>١,٣٥٧,٩٢١</u>	

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

١٣- مخصص تعويض نهاية الخدمة

٢٠١٨	٢٠١٩	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
٩٠,٢٣١	١١٥,٦٦٠	الرصيد في بداية السنة
٣٣,٨٥١	٥٤,٧٠٢	الإضافات خلال السنة
(٨,٤٢٢)	(١,٨١٧)	المدفوع خلال السنة
<u>١١٥,٦٦٠</u>	<u>١٦٨,٥٤٥</u>	الرصيد في نهاية السنة

١٤- مطلوبات أخرى

٢٠١٨	٢٠١٩	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
٣٥,٧١٥	٤٢,٣٤١	مخصص إجازات موظفين
٢٦,٢١٤	٢٠,٩٢٤	الذمم الدائنة و مصاريف مستحقة
<u>٦١,٩٢٩</u>	<u>٦٣,٢٦٥</u>	

١٥- إحتياطات

بموجب أحكام المادة رقم (٢٠) من القانون، تقوم المؤسسة بتكوين احتياطات تستخدم في تحقيق أهداف المؤسسة ليلبغ حدها ما لا يقل عن ٣% من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون. تتألف العناصر المكونة لهذه الاحتياطات من رسوم الاشتراك السنوية التي يتم تحصيلها من البنوك وعوائد الاستثمارات وأية عوائد أخرى بعد تنزيل جميع المصاريف. يتم توزيع فائض السنة على الاحتياطيين "الإسلامي والتجاري" كل بحسب نسبته من إجمالي إيرادات رسوم الاشتراكات.

١٦- إيرادات رسوم الاشتراكات

٢٠١٨	٢٠١٩	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
٢٧,١٠٥,٥٨١	٢٨,٦٧١,٠٤٨	رسوم إشتراك بنوك تجارية
٤,٦٨٥,٥٤٤	٥,٦٣٨,٥٢٧	رسوم إشتراك بنوك إسلامية
<u>٣١,٧٩١,١٢٥</u>	<u>٣٤,٣٠٩,٥٧٥</u>	

١٧- أرباح وفوائد، بالصافي

٢٠١٨	٢٠١٩	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
٢,٤٣٤,٧٣٠	٣,٤٥٠,٤٥١	فوائد موجودات مالية تجارية بالكلفة الطفاة
٣٣٥,٤٥٨	٥٧٨,٦٨٤	أرباح موجودات مالية إسلامية بالكلفة المطفأة
١١٤,٢٣٩	١١٤,١٢٥	إيرادات عوائد إستثمارية - ودائع لأجل لدى سلطة النقد
٥٠,٠٨٠	٧٧,٦٦٠	إيرادات عوائد إستثمارية - ودائع لدى البنوك
(٩٠,٩٧٥)	(٢٢٠,١٦٤)	إطفاء علاوة أو خصم سندات، بالصافي
<u>٢,٨٤٣,٥٣٢</u>	<u>٤,٠٠٠,٧٥٦</u>	

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله - فلسطين
إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

١٨ - نفقات الموظفين

٢٠١٨	٢٠١٩	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
٤٢٨,٢٧١	٤٥٨,٣٨٠	رواتب وأجور
٣,٢٤٧	٧٦٣	سفر وتنقلات
٣٥,١٥٨	٥٥,٨٣٧	تدريب ومؤتمرات ولقاءات عمل
٣٣,٨٥١	٥٤,٧٠٢	تعويض نهاية الخدمة
٤٥,٦٣٧	٤٧,٠٤٨	مساهمة المؤسسة في صندوق الإيداع
٤٢,٩٧٦	٤٣,٤٠٦	بدل تنقلات للموظفين
١٤,٥٢٦	١٨,٢٧٢	مصاريف تأمينات صحية
٨,٧٠٦	٧,١٠٤	إجازات مستحقة
٣,٩٩٢	٤,٣١٥	مصاريف اتصالات
٣,٤١٩	٢,٩١١	محروقات
-	٢,٣٢٦	مكافآت موظفي المؤسسة
٢,٤٧٥	٢,٣٢٤	أخرى
٦٢٢,٢٥٨	٦٩٧,٣٨٨	

١٩ - مصاريف إدارية وعمامة

٢٠١٨	٢٠١٩	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
١٤٩,٥٤٤	٢٣٢,١٩٠	مصاريف عمولات شركات وساطة مالية
٧٧,٠٥٣	-	إيجار مكتب
٤٩,٥٨٩	٥٣,٤٩٩	رسوم واشتركاكات
٣٥,٥٠٠	٢٥,٤٠٠	مكافآت أعضاء ولجان مجلس الإدارة
٢١,٨٠٨	١٠,١٩٠	دعاية وإعلانات
٣٠,٠١٩	٢٤,٦١٠	أتعاب قانونية واستشارات مهنية
١٢,٨٦٣	١٣,٥٣٨	مياه وكهرباء
٨,٢٤٩	٧,٤٣٦	بريد وهاتف وإنترنت
٨,٥٦٨	٩,٣٦١	نظافة وحراسة
٦,٢٣٣	٤,٣٨٣	تجهيزات مكتبية
١,٦٣٩	٣,٨٣٣	تقارير سنوية وخطط عمل
٦,٨٤٢	٤,٢٤٢	سفر وإقامة أعضاء ولجان مجلس الإدارة
١,٧٥١	٢,٦٣٣	مصاريف عمولات وفوائد بنكية
٢,٥٩٤	٣,٤٤٠	ضيافة
٢,١٦٧	٢,١٦٧	رسوم مبان
٢,٤٧٣	٢,٩٥٩	قرطاسية ومطبوعات
٥٠٠	٤٠٠	تأمينات عمامة
١,٢٠٣	١,٣٤٨	مركبات
١,٢٨١	١,٨٦٣	محروقات
٣,٤١١	٤,٠٢٣	صيانة
٥,٩٣٥	٣,٠٥٩	أخرى
٤٢٩,٢٢٢	٤١٠,٥٧٤	

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩
٢٠ - النقد وما في حكمه

٢٠١٨	٢٠١٩	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
٢,٧٧٩,١٦٧	٢,٩٨٢,٤٩٠	نقد في الصندوق ولدى البنوك
٦,٢٢٦,٦٦٢	٦,٣٠٠,٨٧٥	أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
٩,٠٠٥,٨٢٩	٩,٢٨٣,٣٦٥	

٢١ - معاملات مع جهات ذات علاقة

يمثل هذا البند العمليات التي تمت مع جهات ذات علاقة والتي تتضمن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا. يتم اعتماد سياسات الأسعار والشروط المتعلقة بالمعاملات مع الجهات ذات العلاقة من قبل مجلس إدارة المؤسسة. تشمل قائمة المركز المالي على الأرصدة التالية مع جهات ذات علاقة:

٢٠١٨	٢٠١٩	طبيعة العلاقة	
دولار أمريكي	دولار أمريكي		
٦,٢٢٦,٦٦٢	٦,٣٠٠,٨٧٥	مجلس إدارة	أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية

تشمل قائمة الدخل والدخل الشامل الآخر المعاملات التالية مع جهات ذات علاقة:

٢٠١٨	٢٠١٩	طبيعة العلاقة	
دولار أمريكي	دولار أمريكي		
١١٤,٢٣٩	١١٤,١٢٥	عضو مجلس إدارة	أرباح فوائد من سلطة النقد الفلسطينية
٤٢,٣٤٢	٢٩,٦٤٢	مجلس إدارة	مصاريف ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة
١٤١,٠٦٤	١٦٢,١٨٦		رواتب ومنافع الإدارة العليا:
٧,٣٥٢	١٣,٩١٩		منافع قصيرة الأجل
			نهاية الخدمة

٢٢ - قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة		القيمة الدفترية		
٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
٢,٧٤٢,٨٤٣	٢,٩٤٥,٨٥٧	٢,٧٤٢,٨٤٣	٢,٩٤٥,٨٥٧	موجودات مالية
٦,٢٢٦,٦٦٢	٦,٣٠٠,٨٧٥	٦,٢٢٦,٦٦٢	٦,٣٠٠,٨٧٥	نقد في الصندوق ولدى البنوك
٨,٠٦١,٠٩٩	٨,٩٦٣,٢١٧	٨,٠٦١,٠٩٩	٨,٩٦٣,٢١٧	أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
١٣١,٢٨١,٣٨٩	١٦٨,٠٨٥,٤٨٠	١٣٢,٤١٦,٠٧٢	١٦٧,٣٦٠,٨٢٦	رسوم اشتراكات مستحقة
٩٣١,٧٩٢	١,١٧٧,٦٧١	٩٣١,٧٩٢	١,٢٤٦,٤٢٢	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
١٤٩,٢٤٣,٧٨٥	١٨٧,٤٧٣,١٠٠	١٥٠,٣٧٨,٤٦٨	١٨٦,٨١٧,١٩٧	موجودات مالية أخرى
٦١,٩٢٩	٦٣,٢٦٥	٦١,٩٢٩	٦٣,٢٦٥	مطلوبات مالية
٦١,٩٢٩	٦٣,٢٦٥	٦١,٩٢٩	٦٣,٢٦٥	مطلوبات مالية أخرى

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

رام الله - فلسطين

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

٢٢- قياس القيمة العادلة (تتمة)

تم إظهار القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية وفقاً للقيم التي يمكن أن تتم بها عمليات التبادل بين جهات معنية بذلك، باستثناء عمليات البيع الإجبارية أو التصفية.

- إن القيم العادلة للأرصدة لدى البنوك والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية ورسوم الاشتراكات المستحقة والمطلوبات المالية الأخرى هي مقارنة بشكل كبير لقيمتها الدفترية وذلك لكون تلك الأدوات ذات فترات سداد أو تحصيل قصيرة الأجل.
- تم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة المدرجة في أسواق مالية وفقاً لأسعار تداولها في تاريخ القوائم المالية.
- تم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة غير المدرجة في أسواق مالية التي لا يوجد لها أسعار سوقية بالكلفة بعد تنزيل خسائر التدني (إن وجدت) لعدم القدرة على تحديد قيمتها العادلة بشكل موثوق.

٢٣- الأدوات المالية

تتعرض المؤسسة إلى مجموعة من المخاطر المالية من خلال موجوداتها ومطلوباتها المالية، إن المخاطر الأساسية التي تتعرض لها المؤسسة في إمكانية عدم كفاية المقبوضات المتعلقة باستثماراتها على الأمد الطويل لتمويل الإلتزامات الناشئة عن عقود الإستثمارات. إن العناصر الأكثر أهمية لهذه المخاطر المالية، تتمثل في كل من مخاطر معدل سعر الفائدة، مخاطر أسعار أدوات الملكية، مخاطر أسعار العملات الأجنبية ومخاطر الإئتمان.

إن تلك المخاطر تنشأ بسبب التعرض إلى أسعار الفائدة، العملات وأدوات الملكية حيث تتعرض جميعها إلى مخاطر عامة وخاصة نتيجة لحركات السوق. إن المخاطر الأساسية التي تتعرض لها المؤسسة بسبب طبيعة استثماراتها وموجوداتها المالية، تتمثل في مخاطر سعر الفائدة ومخاطر أسعار أدوات الملكية.

تم في إيضاح رقم (٣) حول القوائم المالية بيان السياسات والأسس المحاسبية الهامة المتبعة بما فيها أسس الإعتراف بالإيرادات والمصاريف وأسس قياس كل فئة من فئات الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية.

٢٠١٨	٢٠١٩	موجودات مالية
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
٢,٧٤٢,٨٤٣	٢,٩٤٥,٨٥٧	نقد في الصندوق ولدى البنك
٦,٢٢٦,٦٦٢	٦,٣٠٠,٨٧٥	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
٨,٠٦١,٠٩٩	٨,٩٦٣,٢١٧	رسوم اشتراكات مستحقة
١٣٢,٤١٦,٠٧٢	١٦٧,٣٦٠,٨٢٦	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
١,٠١١,٥١٩	١,٣٥٧,٩٢١	موجودات أخرى
<u>١٥٠,٤٥٨,١٩٥</u>	<u>١٨٦,٩٢٨,٦٩٦</u>	

٢٠١٨	٢٠١٩	مطلوبات مالية
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
٦١,٩٢٩	٦٣,٢٦٥	مطلوبات أخرى
<u>٦١,٩٢٩</u>	<u>٦٣,٢٦٥</u>	

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩

٢٣- الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر

تتم إدارة المخاطر الضمنية المتعلقة بأنشطة المؤسسة وقياسها ومراقبتها بشكل مستمر لتبقى في إطار الحدود المسموح بها، ونظراً لأهمية عملية إدارة المخاطر على أرباح المؤسسة، يتم توزيع المهام والمسؤوليات الرقابية المرتبطة بهذه المخاطر على الموظفين. تتعرض المؤسسة للمخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة ومخاطر السوق التي تمثل مخاطر عمليات المتاجرة والتحوط بالإضافة إلى مخاطر التشغيل. يتم إدارة المخاطر المتعلقة بتغير وأثر العوامل التكنولوجية على قطاع الصناعة من خلال عملية التخطيط الإستراتيجي وليس من خلال عملية إدارة المخاطر الاعتيادية.

عملية إدارة المخاطر

يعتبر مجلس إدارة المؤسسة هو المسؤول عن تحديد ومراقبة المخاطر، وبالإضافة إلى ذلك يوجد عدة جهات في المؤسسة مسؤولة عن عملية إدارة المخاطر.

لجنة المخاطر

تقع مسؤولية تطوير إستراتيجية المخاطر وتطبيق المبادئ والأطر العامة والحدود المسموح بها على لجنة المخاطر في المؤسسة.

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تتم مراقبة المخاطر والسيطرة عليها من خلال مراقبة الحدود المسموح بها لكل نوع من أنواع المخاطر. تعكس هذه الحدود إستراتيجية عمل المؤسسة وعوامل السوق المختلفة المحيطة بالإضافة إلى مستوى المخاطر المقبول مع التركيز على قطاعات مالية معينة. يتم جمع المعلومات من الإدارات المختلفة وتحليلها للتعرف المبكر على المخاطر المتوقعة التي قد تنجم عنها. تعرض هذه المعلومات على مجلس إدارة المؤسسة ولجنة التدقيق والرئيس المباشر لكل إدارة من إدارات المؤسسة ويتم عرض نتائج عملها على لجنة التدقيق في المؤسسة.

التدقيق الداخلي

يتم تدقيق عمليات إدارة المخاطر وعمليات المؤسسة من خلال قسم التدقيق الداخلي في المؤسسة من خلال فحص كفاية الإجراءات المتخذة ومدى الالتزام بالإجراءات المطلوبة. يقوم قسم التدقيق الداخلي بمناقشة نتائج التدقيق مع إدارة المؤسسة ويتم عرض نتائج عمله على لجنة التدقيق والمخاطر في المؤسسة.

تخفيض المخاطر

كجزء من عملية إدارة المخاطر تقوم المؤسسة باستخدام أدوات مالية لإدارة المراكز الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية ومخاطر رأس المال والائتمان. تقوم دائرة المخاطر في المؤسسة بمراقبة فعالية إدارة المخاطر.

إدارة مخاطر رأس المال

تقوم المؤسسة بإدارة رأس المال لضمان إستمراريتها وتعظيم العائد. هذا ولم تشهد سياسة المؤسسة في هذا المجال أي تغيير كما كانت عليه في سنة ٢٠١٨.

تقوم المؤسسة بإدارة هيكل رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء التغيرات في الأوضاع الاقتصادية. يتألف رأسمال المؤسسة من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والتي بلغت ١٨٧,٩٠٩,٧٥٨ دولار أمريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ مقابل ١٥٠,٤١٣,٥٦٣ دولار أمريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨.

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩
٢٣- الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه المؤسسة مما يؤدي إلى حدوث خسائر. بالنسبة لمخاطر الائتمان الناتجة من الموجودات المالية والتي تشمل النقد والنقد المعادل والموجودات المالية بالكلفة المطفأة والموجودات المتداولة الأخرى، فإن تعرض المؤسسة لمخاطر الائتمان تنتج عن عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته وهي القيمة الدفترية لهذه الموجودات المالية.

مخاطر السيولة

تعمل المؤسسة على إدارة مخاطر السيولة وذلك عن طريق توفير السيولة النقدية للوفاء بالتزاماتها المحتملة ولتمويل نشاطاتها التشغيلية والاستثمارية. باستثناء مخصص تعويض نهاية الخدمة، فإن معظم مطلوبات المؤسسة المالية تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ القوائم المالية.

مخاطر العملات الأجنبية

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية. يعتبر الدولار الأمريكي عملة الأساس للمؤسسة، ويقوم مجلس الإدارة بمراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل دوري وإتباع استراتيجيات للتحوط لهذه المخاطر.

مخاطر التشغيل

تمثل مخاطر التشغيل مخاطر حدوث خسائر مباشرة أو غير مباشرة نتيجة فشل معين ناتج عن التطبيقات التكنولوجية أو العمليات أو أخطاء الموظفين. تعمل المؤسسة على التقليل من حدوث هذه المخاطر ما أمكن من خلال إطار من السياسات والإجراءات لتقييم ومراقبة وإدارة هذه المخاطر. تشمل مراقبة هذه المخاطر العمل على الفصل الفعال للواجبات والصلاحيات وإجراءات المطابقة، بالإضافة إلى زيادة وعي الموظفين بهذه المخاطر وطرق تقييمها.

مخاطر أخرى

تشمل المخاطر الأخرى مخاطر عدم الوفاء بالمتطلبات الرقابية والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة. يتم السيطرة على مخاطر عدم الوفاء بالمتطلبات الرقابية من خلال إطار من السياسات والإجراءات المتعلقة بالإنضباط والمتابعة. يتم إدارة مخاطر السمعة من خلال فحص منتظم للعوامل المتعلقة بسمعة المؤسسة بالإضافة إلى إصدار تعليمات وسياسات خاصة حيث ما كان ذلك ملائماً.

هذا، وتمارس المؤسسة نشاطها في فلسطين، وإن عدم إستقرار الوضع السياسي والاقتصادي في المنطقة قد يزيد من خطر ممارسة المؤسسة لأنشطتها وقد يؤثر سلباً على أدائها.

إدارة مخاطر أسعار الفائدة

تتعرض المؤسسة لمخاطر أسعار الفائدة المتعلقة بأسعار فائدة ثابتة على الودائع تحت الطلب والودائع قصيرة الأجل والاقتراض بأسعار فائدة مرتبطة بمعدل (LIBOR).

لم يطرأ أي تغير جوهري على حساسية المؤسسة بالنسبة لتغير أسعار الفائدة.

٢٤- الأحداث اللاحقة

لاحقاً لتاريخ القوائم المالية، تم تأكيد وجود فايروس كورونا (كوفيد-١٩) خلال شهر كانون الثاني ٢٠٢٠ والذي انتشر لاحقاً في العديد من البلدان حول العالم. أعلنت منظمة الصحة العالمية عن هذا الحدث على أنه وباء عالمي (جائحة). ومن المتوقع أن يكون لهذا الوباء العديد من الآثار الاقتصادية خلال عام ٢٠٢٠ وذلك على جميع القطاعات الاقتصادية. تعتقد الإدارة أن هذا الحدث يعتبر من الأحداث اللاحقة والتي لا تتطلب تعديلات على القوائم المالية المشمولة بالتقرير وبالتالي لم تقم بإجراء أي تعديلات على القوائم المالية.

قامت الإدارة بدراسة مخاطر وتقييم الآثار المتوقعة على أعمال المؤسسة من أجل مراجعة وتقييم المخاطر المحتملة الناشئة عن هذا الحدث. إن نتيجة هذا الحدث غير معروفة، وبالتالي لا يمكن للإدارة تحديد الأثر على المؤسسة بشكل معقول كما بتاريخ إصدار هذه القوائم المالية، هذا وستقوم الإدارة بمراقبة تأثير هذا الحدث على أعمال المؤسسة بشكل مستمر ودراسة أثر هذا الحدث على التقديرات والافتراضات المستخدمة من قبل إدارة المؤسسة المتعلقة بمخاطر الائتمان والمدخلات المستخدمة لإحتساب الخسائر الإنتمانية المتوقعة للموجودات المالية وتقييم الاستثمارات خلال عام ٢٠٢٠.